تسريبات من دمشق تماشي مواقف طهران... ومؤشرات «كباش كبير» يسابق القرار الاتهامي

لبنان: رسالة ضغط سورية مزدوجة للحريري والسعودية

| بيروت - «الراي» |

زادت التسريبات السورية التي ابرزتها صحف معارضة في لبنان امس حيال موقف للرئيس السوري بشار الاسد من القرار الاتهامي للمحكمة الدولية صورة الغموض الكبير الذي يحوط المشهد اللبناني، اذ بدا هذا الموقف بمثابة إفصاح غير رسمي عما يريده السوريون من رئيس الحكومة سعد الحريري وحليفته القوية المملكة العربية السعودية.

واذ استوقف الدوائر السياسية الكلام المنسوب الى الاسد عن دعوته الحريري الى رفض القرار الاتهامي للمحكمة الدولية معتبراً ذلك بمنزلة اسقاط اتفاق 7 مايو 1983 (بين لبنان واسرائيل)، قالت اوساط واسعة الاطلاع في قوى 14 مارس لـ «الراي» ان هذه التسريبات جاءت في توقيته ومضمونها بمثابة «رسالة عاجلة» الى الحريري الموجود في نيويورك للاطمئنان الى صحة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز وان مضمون الموقف «غير الرسمي» هذا يعتبر اوضح مطلب تقدمت به دمشق من الشريك السعودي في الوساطة المشتركة حيال الملف اللبناني.

غير ان الاوساط نفسها شككت في العمق في كل ما نسج حول وصول المسعى السوري - السعودي الى مراحله النهائية، وعزت الكلام المنسوب حول التوصل الى هذه المرحلة الى ضغط ضمني يمارسه الطرف السوري على الطرف السعودي ويحضه على ممارسة اقصى نفوذه ومؤنته على الحريري لحمله على القيام بالتنازل الدراماتيكي الذي من شأنه ان يجهض المفاعيل السياسية والمعنوية للقرار الاتهامي المرتقب في جريمة اغتيال والده الرئيس السابق للحكومة رفيق الحريري.

ونقلت الاوساط نفسها من مصادر وثيقة الصلة بالرئيس الحريري في بيروت ان ليس هناك اي معطيات واقعية جديدة تحمل على الاعتقاد ان المسعى السوري - السعودي قد وصل الى مرحلة متقدمة كتلك التي جرى الحديث عنها امس، فيما لم تظهر هذه المصادر اي ردة فعل حيال الكلام المنسوب الى الاسد في بعض صحف المعارضة في لبنان.

وتقول الاوساط المطلعة في قوى 14 مارس ان اندفاع كل من سورية وايران في الايام الاخيرة نحو اعلان مواقف سلبية من المحكمة فيما جرت اجتماعات على جانب من الاهمية في دمشق بين الجانبين السوري - والايراني وشارك في جانب منها ممثلان لـ «حزب الله» وحركة «امل» (يقودها رئيس البرلمان نبيه بري)، كل هذا يدل بوضوح على انطلاق مرحلة التصعيد المشترك الايراني السوري بالمشاركة مع قوى 8 مارس، مما يعني ان الخشية من صدور القرار الاتهامي قريباً لم تعد مسألة نظرية بل اصبحت قيد الواقع العملي.

وتوقعت هذه الاوساط ازدياد ملامح الضغط على الحريري وفريق 14 مارس في الايام والاسابيع المقبلة خصوصاً متى سيتأكد للأطراف الثلاثة ان موقف الحريري لن يتزحزح عن تمسكه بالمحكمة الدولية، فضلاً عن ان ما يُنسب تلميحاً الى السعودية من انها تماشي هذه الضغوط سيثبت عدم صحته ايضاً. وتوقعت ان تظهر في اليومين المقبلين مؤشرات معينة من شأنها ان تدحض الكثير من المناخ الضاغط من جهة ولكنها ستؤشر ايضاً الى بدء مرحلة الكباش الكبير عشية السنة الجديدة.

وكانت صحف قريبة من فريق 8 مارس كشفت ان اتصالاً مطولاً جرى يوم الأحد بين الرئيس السوري والعاهل السعودي الموجود في نيويورك، ناقلة عن الأسد قوله إن المسعى السوري - السعودي وصل الى نتائج شبه نهائية «ولكن حصل تأخير في الإعلان عنها بسبب مرض الملك عبدالله واضطراره الى الانتقال الى الولايات المتحدة للمعالجة».

واشارت الى أن الرئيس السوري أبلغ الى الجانب السعودي خلال «المفاوضات المضنية» معه: «إذا أردتم أن يبقى لبنان قوياً، يجب أن يرفض القرار الاتهامي ويجب ان نعمل معاً على منع صدوره». واعتبر الأسد ان النجاح في مواجهة القرار الاتهامي المسيّس ولجم تداعيات المحكمة الدولية على الوضع في لبنان سيكون إنجازاً يوازي في نوعيته وأهميته حدث إسقاط اتفاق 17 مايو، لافتاً الى انه أبلغ الى الرئيس سعد الحريري انه «إذا وافق على رفض القرار الاتهامي وعمل على عدم صدوره، فسيسقط 17 مايو جديد في لبنان».

وفيما أكد الأسد «ان الاميركيين لم يتركوا وسيلة إلا وحاولوا استخدامها لثني الملك عبدالله عن الاستمرار في مسعاه الخيّر، بالتعاون مع دمشق»، نقلت هذه الصحف عن مصادر مطلعة أن الرئيس السوري كان يتجنب خلال الاتصالات الهاتفية التي كان يجريها مع الملك عبدالله، للاطمئنان الى صحته، الخوض بشكل مباشر في المسائل المتصلة بمشروع التسوية للأزمة اللبنانية الراهنة، خشية من التنصت الاميركي، وهو كان يخاطب الملك بـ «الشيفرة» متى أراد أن يبلغه فكرة سياسية او اقتراحاً معيناً.

كما ذكرت الصحف المعارضة ان الاسد كان قد أبلغ من يهمه الأمر أثناء التحضير للقمة الثلاثية في بيروت التي عُقدت اواخر يوليو الماضي أنه لن يأتي الى بيروت برفقة الملك عبدالله، إلا بعدما تتم الموافقة على طلب تأجيل صدور القرار الاتهامي.

وتجدر الإشارة الى ان بعض الصحف القريبة من 8 مارس نسبت كلام الأسد الى «مصادر مطلعة»، فيما لفتت صحف أخرى الى ان هذا الكلام قاله الرئيس السوري خلال استقباله عميد الأسرى المحررين سمير القنطار، حيث عرض معه «سير المفاوضات السورية - السعودية المتعلقة بالمحكمة الدولية والقرار الاتهامي»، مؤكداً «أن الغاية السورية من هذا المسعى هي تجنيب لبنان التوترات».

وبالتزامن مع موقف الأسد، برز كلام ايراني تحت سقف «الحد الأقصى» الذي رسمه المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية السيد علي خامنئي من المحكمة «الشكلية وقرارها الباطل واللاغي». وتجلى الموقف الايراني الذي لاقى التشدُّد السوري في الآتي:

* اعلان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست أنّ الملتزمين بأعمال المحكمة الخاصة بلبنان «لا يريدون الوصول إلى الحقيقة» في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، لافتاً الى أنّ «الهدف الرئيسي من هذه المحكمة هو زرع الخلافات بين الدول الإسلامية وإضعاف تيار المقاومة»، ومعتبراً «أن الدعم الذي قدمته الادارة الأميركية لتأليف هذه المحكمة يكشف أكثر من السابق أهدافها السياسية». ورأى أن «أشخاصا عدة قدموا في السابق الى هذه المحكمة على أنهم شهود، وأدلوا بادعاءات كثيرة ثبت في ما بعد زيفها وكذبها»، مشيراً الى أنه «عندما يراد لمحكمة أن تتحول أداة سياسية بغرض استغلالها، تفقد تلك المحكمة شرعيتها».

* تأكيد مساعد رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني علي باقري من دمشق رداً على سؤال لمراسل صحيفة «النهار» عن احتمال لجوء «حزب الله» الى العنف والقوة بعد صدور القرار الاتهامي الذي يتوقع ان يوجه اتهامات اليه «ان أعداء لبنان يستهدفون استقرار لبنان، أما بالنسبة الى «حزب الله» فان القرار والموقف الذي سيتخذه يعود اليه. والحزب قال كلمته في المحكمة وقرارها».

وفي السياق نفسه، أكد نائب الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم وقيادة حزب الناصريين المستقلين - «المرابطون» برئاسة العميد مصطفى حمدان «أولوية المقاومة على ما عداها، وضرورة التصدي لمؤامرة المحكمة الخاصة بلبنان».

وقال قاسم: «تريد أميركا النفاذ إلى الوصاية على لبنان من بوابة المحكمة، وهي غير قادرة على ذلك لانكشاف تسييس المحكمة وخدماتها المكشوفة لمصلحة إسرائيل. وستبقى المقاومة قبلة التحرك الأساسي، وسيكون الجهوز نقطة الدفاع المتين كي لا تقدم إسرائيل على أي حماقة، ولن ينجر الحزب إلى المهاترات وبث عوامل الفتنة الداخلية مذهبيا أو طائفيا، ولن يرد على الأصوات التي تحاول جر البلد خارج مصالح الناس السياسية والاجتماعية».

وفي موازاة ذلك، وفيما بقيت قوى 8 مارس على انتقادها لما اعلنه السفير الاميركي السابق لدى الامم المتحدة جون بولتون من ان القرار الاتهامي سيصدر في وقت ليس ببعيد، وانه سيذكر بالاسم مسؤولين سوريين وعناصر من «حزب الله» باغتيال الرئيس رفيق الحريري، ملمحاً الى اعتقاده بأن هذا القرار سيتسبب في حرب على غرار ما حدث في العام 2006 ومن الممكن ان تنضم اليها سورية، استمر فريق زعيم «التيار الوطني الحر» النائب العماد ميشال عون على حملته على رئيس الجمهورية ميشال سليمان على خلفية رفضه طرح ملف ما يسمى شهود الزور على التصويت في مجلس الوزراء في ظل انقسام طرفيْ الصراع بين داع الى بتّه بالتصويت او إحالته على المجلس العدلي ليقرر اذا كان الجهة الصالحة لمعالجته ام لا، على ما تطالب قوى «8 مارس» او إحالته على القضاء العادي او هيئة استشارية على ما تطلب قوى 14 مارس.

وفي هذا الإطار، واذ كرّرت مصادر رئيس الجمهورية، الذي انتقل الى وضعية «الدفاع الهجومي»، ان بعض من يصرّون على التصويت على ملف شهود الزور في مجلس الوزراء يسعون الى تفجير التسوية التي يعدّها المسعى السوري - السعودي، مشيرة الى أن سليمان سيمضي في مواقفه لجهة التشديد على التوافق عنواناً أساسياً للمرحلة في ضوء ما تفرضه طبيعة الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد، برز دفاع رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع بعد زيارة المعايدة التي قام بها امس للبطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير عن رئيس الجمهورية، اذ اعلن أن «هناك رئاسة جمهورية تتحمل مسؤولياتها كما يجب في اطار الدستور وضمن القوانين وبكل مسؤولية الى أبعد حد»، مشيراً إلى «أنه في نهاية المطاف يجب ان يكون هناك أحد في هذا البلد يقول لا، هذه القصة هكذا أو هكذا، فالأمور ليست سائبة أو على غير هدى، والرئيس ميشال سليمان يتحمل مسؤوليته إلى أبعد الحدود».

وعن المسعى السعودي - السوري، لفت جعجع الى «أنه يشعر بانزعاج كلما سمع أسئلة واجوبة أو سياسيين يتحدثون بهذا الموضوع، باعتبار ان لبنان اليوم أمام مشكلة داخلية لها علاقة بالموقف اللبناني من المحكمة الدولية فإما نستطيع حل هذه المشكلة بالحوار مع بعضنا البعض وإما لا حل لها».

وتساءل «بأي منطق نرمي الموضوع على دول خارجية مهما كانت صديقة ومُحبة للبنان أو غير محبة وننتظر الحلول من السماء؟»، معتبراً أن «السؤال الذي يرد إلى الأذهان هو بأي منطق نعطّل طاولة الحوار ومجلس الوزراء في لبنان ونقول اننا في انتظار الـ «سين - سين»؟

وأكد «أن أيام التهديد والوعيد ولّت لأن هناك حداً أدنى من وجود دولة، والرأي العام الدولي مجتمعا يرفض هذه التهديدات كما أن الشعب اللبناني يرفض بشكل قاطع أن يعبث بأمنه».

وفي سياق متصل، نوّه وزير الدولة جان أوغاسبيان (من كتلة الرئيس الحريري) بـ «مساعي رئيس الجمهورية الهادفة الى إيجاد مخارج، لأن توصل اللبنانيين إلى مواقف موحدة هو أمر ضروري في هذه المرحلة الحرجة، ومن هنا أهمية العودة إلى تسيير أعمال مجلس الوزراء والمشاركة في هيئة الحوار الوطني، من دون إصرار فريق الثامن من مارس على ربط هذه الاجتماعات بحل مسألة شهود الزور».

واذ اوضح أن «المساعي السورية - السعودية مستمرة، إلا أن تفاصيلها لا تزال سرية، ولعل في هذا التكتم إيجابية كبرى لتفادي سلبيات التسريبات»، قال «ان الكلام عن ان التسوية التي هي كناية عن أفكار باتت منجزة ويتم إبلاغ المسؤولين اللبنانيين بتفاصيلها، فهذا أمر مبالغ به».

كما اعتبر عضو المكتب السياسي في «تيار المستقبل» النائب السابق مصطفى علوش «اننا كتيار وككتلة نيابية وكرئيس حكومة متمسكون بالمحكمة الدولية»، وقال: «بالنسبة للمظلة السعودية - السورية «فقد أدت إلى عدم الولوج إلى دوامة العنف، إلا أنَّه في خصوص التسوية السياسية يُستبعد أن يصل الأمر إلى تسوية»، مؤكداً أنَّ «لا تسوية متفق عليها إنما أفكار من هنا وهناك».

في المقابل، أبدى النائب نبيل نقولا (من كتلة العماد عون) «تفهماً للكلام الذي صدر عن رئيس الجمهورية، ولكن في النهاية هناك دستور هو الذي يرعى النظام اللبناني ورئيس الجمهورية مؤتمن على الدستور»، وقال: «عندما نسمع رئيس الجمهورية يقول إنَّه يعلم «متى يصوّت ومتى لا يصوّت»، نذكّره بأنَّ رئيس الجمهورية لا يصوّت في مجلس الوزراء بل يتفق مع رئيس الحكومة لوضع جدول الأعمال، والتصويت على أي بند يأتي عندما لا يتم الاتفاق عليه وهكذا يقول الدستور وإلا فلنذهب إلى تعديل الدستور».

وأضاف: «لا نتهجم على رئيس الجمهورية، بل كل ما نطالب به العودة إلى الدستور، فلنعدّل الدستور ونحن مع فخامة الرئيس بالذي يقوله. وإمَّا أن نطبق الدستور أو ستبقى المؤسسات وجهة نظر، وكل شخص يطبق الذي يناسبه ولا يطبق الذي لا يناسبه».

سليمان في الجنوب

الرئيس اللبناني خلال جولة في الجنوب أمس

| بيروت - «الراي» |

«تقليدية» في الشكل كانت زيارة الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان لمنطقة جنوب الليطاني التي تعوّد ان يتفقّد الوحدات العسكرية اللبنانية والتابعة لقوة «اليونيفيل» المنتشرة فيها عشية رأس السنة الجديدة. لكن هذه المحطة كانت ذات رمزية في «التوقيت» السياسي.

فالرئيس سليمان زار اللواء الخامس في الجيش اللبناني المنتشر جنوب صور ومقر قيادة «اليونيفيل» في الناقورة - برافقه قائد الجيش العماد جان قهوجي وكبار ضباط المؤسسة العسكرية - على وقع القرار الاسرائيلي بالانسحاب من الجزء اللبناني من بلدة الغجر المحتلة وما يمكن ان يستتبعه من تداعيات، ووسط علامات الاستفهام عن طبيعة العلاقة بين «اليونيفيل» وسكان «ارض القرار 1701» بعد جملة «الاشكالات الاهلية» التي وقعت في الآونة الاخيرة.

وقد حضر هذان العنوانان، اضافة الى الوضع الداخلي المصاب بـ «داء الشلل» في جولة سليمان التي استهلّها من مقر اللواء الخامس في منطقة البياضة الحدودية (وصل اليها على متن مروحية) حيث التقى قائد اللواء العميد الركن بسام الداود وعددا من الضباط.

واكد الرئيس اللبناني في كلمة له أهمية «التصدي للخروق الاسرائيلية ولاي عدوان اسرائيلي ولا سيما من جانب الجيش اللبناني»، مشدداً على اهمية التعاون مع «اليونيفيل»، ومكرراً التزام لبنان بالقرار 1701. وركّز ايضاً على «أهمية مؤسسات الدولة، ولا سيما الجيش ودوره المركزي في الحفاظ على أمن الناس».

ثم انتقل سليمان الى الناقورة حيث المقر الرئيسي لـ «اليونيفل» والتقى قائدها العام الجنرال البرتو اسارتا وكبار الضباط الدوليين.

«البطريرك ضمانة وطنية ونحن في خندق واحد وليعلن الجنرال الولاء له»

الجوزو «يصوّب» موقفه من صفير وينتقل لـ «التصويب» على عون

| بيروت - «الراي» |

على وقع الهجوم العنيف الذي يشنّه نواب وقادة في «التيار الوطني الحر» الذي يقوده العماد ميشال عون على مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو على خلفية انتقاده الموقف الأخير للبطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير عن هجرة المسيحيين شرقاً وغرباً و«ان النوعية باقية» وتصويبه على «المارونية السياسية التي أغرقتنا بالدماء والقتل»، ردّ الجوزو مهاجماً «الجنرال» وفريقه و«مصوّباً» موقفه من رأس الكنيسة المارونية «الذي لا نرضى ان يمسّه احد بسوء والذي نعتبره ضمانة وطنية كبرى ونحن واياه في خندق واحد».

وجاء توضيح مفتي جبل لبنان في بيان بدا «استدراكياً» بعدما تحوّل موقفه الانتقادي لصفير والمارونية السياسية مادة خصبة في يد مسيحيي 8 مارس في محاولة لاحراج مسيحيي 14 مارس كما هزّ صورة «تيار المستقبل» (يقوده رئيس الحكومة سعد الحريري) لدى الرأي العام المسيحي، علماً ان هذا التيار تربطه علاقة راسخة بالكنيسة المارونية وسيّدها أرسى قواعدها الرئيس الشهيد رفيق الحريري ويختصرها الحريري الابن بعبارة «البطريرك ضمير لبنان».

وقال الجوزو: «ان اخر من يحقّ له ادعاء الدفاع عن البطريرك الماروني هو العماد عون وجماعته وجوقته المعروفة ووسائل اعلامه»، مشيرا الى «اننا كنا وما زلنا نقف الى جانب البطريرك صفير، نثمن مواقفه الوطنية وندافع عنه في وجه الافتراءات والحملات التي يقوم بها عون وجوقته والتي بلغت حدا من البذاءة والتطاول لايقره ماروني في لبنان ولا اي انسان يحترم نفسه»، ولافتاً الى أن «هذا ما يعرفه البطريرك شخصيا، وهذا ما يعرفه اللبنانيون جميعا، فنحن في خندق واحد مع غبطته ولا نرضى ان يمسه احد بسوء».

اضاف: «كان عتاباً وليس هجوماً ما وجهناه الى البطريرك حول كلمة «النوعية»، وكان وضعا للنقاط على الحروف ورغبة في ان نعمل جميعا على انقاذ الوطن. لكن اراد فريق كعادته أن يثيرها طائفيا وان يختبئ وراء مقام البطريرك الذي نقدره ونحترمه، ظنا منه انه يستطيع ان يتاجر بهذه القضية كما يتاجر بجميع قضايا الوطن».

واذ تمنى ان «يتوب عون وصحبه، ويظهروا الولاء والاخلاص للبطريرك»، لفت الى ان عون «كان يتاجر بشعار تهميش المسيحيين، فهل نال المسيحيون حقهم بعد ان وصل هو الى الوزارات ذات الدخل السخي والكبير؟».

وختم: «ان مكانة البطريرك في نفوسنا، هي هي، لم تتغير. ونعتبره ضمانة وطنية كبرى، وعتبنا الذي ابديناه لايفسد للود قضية».

وكان أعنف الردود على مفتي جبل لبنان جاء من النائب حكمت ديب (من كتلة عون) الذي وصف الجوزو بأنه «شخصية هامشية»، داعيا ايّاه «للعودة الى الصحافة الفنية ليكتب عن الراقصات كما اعتاد أن يفعل فمقالاته الفنية كانت أفضل وبكثير من كلامه السياسي السفيه».

ولفت ديب الى «أن الجوزو وفي المرحلة السياسية الأخيرة لطالما كانت له ارتباطات مع اجهزة مخابرات خارجية حين يضعف دورها ينقلب عليها وهذا ما حصل مع السوريين»، وقال: «وظيفة هذا الرجل الفتنة ولكننا لا نفهم كيف يتولى هذه المهمة من دون أن يردعه أحد من الوسط الديني أو السياسي الذي ينتمي اليه». وشدّد على أن «كلام الجوزو لا ولن يؤثر على المسيحيين أو غيرهم لأنّه رجل هامشي لا يستحق من يعير مواقفه أي اهتمام».

○ ديب دعا مفتي جبل لبنان «للعودة إلى الصحافة الفنية ليكتب عن الراقصات»

طلب الاعدام لمتعامل مع إسرائيل

| بيروت - «الراي» |

اصدر قاضي التحقيق العسكري فادي صوان امس قراره الاتهامي في حق الموقوف سيزار ج. فطلب له عقوبة الاعدام «لاقدامه على التعامل مع العدو الاسرائيلي ودس الدسائس لديه، واعطائه معلومات لمعاونته على فوز قواته».

وأحيل سيزار امام المحكمة العسكرية الدائمة للمحاكمة.

تقرير

تحدثت عن دوريات أمنية حزبية ليلية في الضاحية الجنوبية

«تايم»: «حزب الله» يخشى التعرّض لهجمات سنيّة على نمط «القاعدة»

| بيروت - «الراي» |

ذكرت مجلة «تايم» الأميركية ان «حزب الله»، القلِق من تطورات الأوضاع في لبنان واحتمال تصاعد التوتر المذهبي في حال توجيه أصابع الاتهام إلى عناصر منه في قضية اغتيال الرئيس السابق للحكومة رفيق الحريري، يخشى تعرّض المناطق الشيعية لهجمات من متشددين سنّة، على نمط الهجمات التي يشنها تنظيم «القاعدة».

وبحسب تقرير «تايم» الذي نشرته في عددها الأخير فإن قلق «حزب الله» من صدام بين السنّة والشيعة لا ينبع من فراغ «فقد شهدت مدن في العراق وإيران هجمات دامية انتحارية خلال إحياء مراسم عاشوراء قبل أيام، وانعكس ذلك على إحياء الحزب للذكرى في ضاحية بيروت الجنوبية (معقله)، حيث فرض إجراءات أمنية مشددة ونشر قناصة على السطوح لمراقبة الحشود».

وأضافت المجلّة: «كما يقوم «حزب الله» بتسيير دوريات أمنية في ساعات الليل في الضاحية الجنوبية للتأكد من الأوضاع الأمنية، وتنقل هذه الدوريات معها الكلاب البوليسية المدربة على اكتشاف المتفجرات خشية التعرض لهجمات يشنها متطرفون سنّة على نمط التفجيرات التي تشنّها «القاعدة».

وقال أحد المسؤولين الأمنيين في «حزب الله» لمراسل «تايم» طالباً عدم ذكر اسمه: «يمكنهم أن يفجروا عبوة هنا، ولكنهم سيعجزون عن تفجير غيرها لأننا سنغلق المكان بسرعة»، في إشارة إلى استعدادات الحزب وتأهب عناصره.

ووفق المجلّة، فان «حزب الله» يبحث عن تحالفات داخل التيار السلفي في لبنان. وذكر التقرير في هذا الصدد أن أتباع المناهج السلفية - التي ترفض بشكل عام العمليات التي توصف بـ «الإرهابية» وإن كان تنظيم «القاعدة» يشير إلى ارتباطه الفكري ببعض رموزها - يتبنون في الأصل موقفاً متشدداً حيال الشيعة، وبعضهم يخرجهم حتى من مظلة الإسلام.

وأشار إلى اعتقال الشرطة اللبنانية رجل الدين السلفي الداعية عمر بكري فستق المعروف بعلاقاته بتنظيمات متشددة في بريطانيا في مدينة طرابلس منتصف الشهر الماضي بعد صدور حكم غيابي بالسجن المؤبد بحقه بتهمة «تنفيذ أعمال إرهابية».

وفي هذا الإطار، تقول «تايم»: «أقدم «حزب الله» أخيراً على خطوة غير متوقعة، إذ أرسل أمينه العام (السيد) حسن نصرالله أحد نواب الحزب، وهو المحامي نوار الساحلي، إلى عمر بكري. وبعد اعتقاله بيوم واحد، زاره في زنزانته في مقر قيادة الشرطة في بيروت وعرض خدماته للدفاع عن بكري، واللافت ان انتداب حزب الله محاميا شيعيا للدفاع عن داعية إسلامي سني يعتبر أمرا يثير القلق، لا سيما وأنه سبق لبكري أن وجه انتقادات لاذعة للمؤسسة الشيعية في لبنان. وكان بكري وجه في عام 2007 انتقادات لاذعة لحزب الله لا سيما بشأن اتخاذ الحزب مسار المقاومة الشيعية المنفردة ضد إسرائيل، وقد قبل بكري العرض من جانب «حزب الله»، وبناء عليه خرج من السجن بالكفالة كي يمثل أمامها في شهر مارس المقبل».

وأضافت: «في ظل الأزمة القديمة المتجددة التي يعيشها لبنان في اعقاب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ومن ثم تولي المحكمة الدولية التحقيق في قضية الحريري، يخشى كثير من اللبنانيين أن توجه المحكمة أصابع الاتهام إلى «حزب الله»، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حصول صدامات مذهبية تتدهور الى اندلاع حرب أهلية بين المسلحين السنّة «المتطرفين» وبين الشيعة في لبنان. ويقول نائب حزب الله علي خريس، إن «اتهام مجموعة شيعية باغتيال زعيم سني سيكون أمراً كارثياً».

ولفتت المجلة الاميركية في تقريرها المسهب إلى «انتشار المواد الدعائية من تنظيم «القاعدة» أو حركات متحالفة معه، مثل «كتائب عبدالله عزام» التي تعتمد على خطاب يدعو السنّة إلى رفض «الاضطهاد» الذي يعيشونه في لبنان بسبب «حزب الله».

كما أشارت إلى أن أحد مسؤولي «حزب الله» قال لمراسلها وهو يعرض عليه شريطاً من إصدارات هذا التنظيم يظهر فيه رجل دين وهو يتحدث عن الشيعة معتبراً أنهم أشد عداء للسنّة من اليهود: «هذه محاولة يائسة لحشد الشارع السنّي، وهي لغة حرب أهلية لا يريدها أحد».

وتحدث هذا المراسل إلى الشيخ داعي الإسلام الشهال، مؤسس التيار السلفي في لبنان ونقل عنه قوله: «حزب الله يهدد بتغيير صورة لبنان، وهذا التصرف ينم عن غطرسة وتلويح بالقوة. هذا الحزب يعتبر السنّة في لبنان عقبة أمام مشاريعه للسيطرة سياسياً على لبنان وجعله تابعاً لإيران».

وأعرب الشهال عن قلقه حيال افتقاد السنّة في لبنان لـ «الدعم المالي والسياسي» الكافي لمواجهة «حزب الله»، محذراً من أن هذا الشعور بالإحباط والمهانة في أوساط السنّة قد يغذي النزعات المتطرفة لديهم، وصولاً إلى قيام مجموعات بشن هجمات تستهدف الشيعة، على غرار ما يحصل بالعراق.

وأقر الشهال بحجم المخاطر القائمة عبر القول: «إذا لم يحصل السنّة على الدعم الخارجي الذي يضمن لهم توازن القوة مع «حزب الله» فلن يكون أمامهم خيار سوى القيام بما عليهم القيام به، وهذا أحد الاحتمالات القائمة»، في إشارة إلى إمكان حصول عمليات من هذا النوع.

○ داعي الإسلام الشهال: إذا لم يحصل السنّة على ما يضمن توازن القوة مع «حزب الله» فلن يكون أمامهم سوى القيام بما يجب